



داود إبراهيم

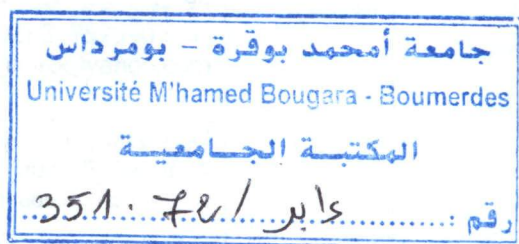
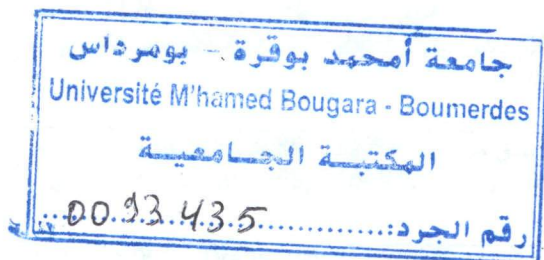
# الرقابة المالية على النفقات العامة

دار الكتاب الحديث



# الرقابة المالية على النفقات العامة

تأليف  
دكتور/ بن داود إبراهيم



026416

دار الكتب الحديث

|    |                                                                        |
|----|------------------------------------------------------------------------|
| 5  | مقدمة                                                                  |
| 11 | الفصل الأول : مسار النفقات العامة وأوجه الرقابة عليها                  |
| 11 | المبحث الأول : مفهوم ومجالات الرقابة المالية على النفقات العامة        |
| 12 | المطلب الأول : مفهوم الرقابة المالية على النفقات العامة                |
| 12 | الفرع الأول : تعريف الرقابة المالية وأدلة مشروعيتها                    |
| 12 | الفقرة 01 : تعريف الرقابة المالية                                      |
| 14 | الفقرة 02 : أدلة مشروعية الرقابة المالية                               |
| 18 | الفرع الثاني : صور وقواعد الرقابة المالية                              |
| 18 | الفقرة 01 : صور الرقابة المالية                                        |
| 21 | الفقرة 02 : أسس الرقابة المالية                                        |
| 24 | الفرع الثالث : أهداف الرقابة المالية على النفقات العامة                |
| 25 | المطلب الثاني : نفقات الدولة الإسلامية وتطبيق الرقابة عليها            |
| 26 | الفرع الأول : مفهوم الإنفاق العام                                      |
| 26 | الفقرة 01 : تعريف الإنفاق العام                                        |
| 27 | الفقرة 02 : موارد الإنفاق العام                                        |
| 31 | الفقرة 03 : الهدف من الإنفاق العام                                     |
| 32 | الفقرة 04 : الضوابط الشرعية للإنفاق العام                              |
| 36 | الفرع الثاني : الرقابة على النفقات المحددة حصرا                        |
| 36 | الفقرة 01 : الرقابة على أوجه إنفاق الزكاة                              |
| 39 | الفقرة 02 : الرقابة على أوجه إنفاق أموال الغنائم                       |
| 42 | الفقرة 03 : الرقابة على إنفاق أموال الفبيء                             |
| 43 | الفرع الثالث : الرقابة على النفقات غير المحددة حصرا                    |
| 50 | المبحث الثاني : مجالات الإنفاق العام الرقابة عليها في التشريع الجزائري |
| 50 | المطلب الأول : ماهية النفقات العامة                                    |
| 51 | الفرع الأول : تطور النفقات العامة                                      |

|    |                                                                       |
|----|-----------------------------------------------------------------------|
| 52 | الفرع الثاني : تعريف النفقات العامة                                   |
| 55 | الفرع الثالث : تقسيم النفقات العامة                                   |
| 56 | الفقرة 01 : التقسيمات النظرية للنفقات العامة                          |
| 59 | الفقرة 02 : التقسيمات الوضعية للنفقات العامة                          |
| 61 | الفرع الرابع : تزايد النفقات العامة وسبل ترشيدها                      |
| 61 | الفقرة 01 : ظاهرة تزايد الإنفاق العام                                 |
| 66 | الفقرة 02 : دور الرقابة تجاه تزايد الإنفاق العام                      |
| 68 | المطلب الثاني : تقدير النفقات العامة                                  |
| 69 | الفرع الأول : تقدير الإيرادات كمرحلة سابقة لتقدير النفقات             |
| 70 | الفرع الثاني : التقدير النهائي للنفقات العامة                         |
| 72 | المطلب الثالث : تنفيذ النفقات العامة ومباشرة عملية الرقابة            |
| 72 | الفرع الأول : المقصود بتنفيذ النفقات العامة                           |
| 73 | الفقرة 01 : الإلتزام بالنفقة                                          |
| 75 | الفقرة 02 : تصفية النفقة                                              |
| 78 | الفقرة 03 : الأمر بالصرف                                              |
| 81 | الفقرة 04 : الدفع                                                     |
| 82 | الفرع الثاني : الأعوان القائمون بتنفيذ النفقات العامة                 |
| 82 | الفقرة 01 : الأمر بالصرف                                              |
| 89 | الفقرة 02 : المحاسب العمومي                                           |
| 90 | الفقرة 03 : مبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين        |
| 94 | الفصل الثاني : أنظمة الرقابة المالية على النفقات العامة               |
| 95 | المبحث الأول : أنظمة الرقابة المالية في الشريعة الإسلامية             |
| 96 | المطلب الأول : نظام الحسبة وولاية المظالم                             |
| 96 | الفرع الأول : مفهوم الحسبة ودورها في تجسيد الرقابة على النفقات العامة |
| 96 | الفقرة 01 : تعريف الحسبة                                              |

|     |                                                               |
|-----|---------------------------------------------------------------|
| 97  | الفقرة 02 : تطور نظام الحسبة                                  |
| 98  | الفقرة 03 : شروط والي الحسبة                                  |
| 99  | الفقرة 04 : دور الحسبة في الرقابة على النفقات العامة          |
| 102 | الفرع الثاني : ولاية المظالم                                  |
| 102 | الفقرة 01 : التعريف بولاية المظالم                            |
| 103 | الفقرة 02 : تطور نظام المظالم                                 |
| 104 | الفقرة 03 : شروط الناظر في المظالم                            |
| 105 | الفقرة 04 : دور والي المظالم في رقابة الإنفاق العام           |
| 107 | الفقرة 05 : الوقت المخصص للنظر في المظالم                     |
| 109 | المطلب الثاني : نظام رقابة الدواوين ورقابة السلطة التنفيذية   |
| 109 | الفرع الأول : رقابة الدواوين الخاصة                           |
| 111 | الفقرة 01 : ديوان السلطنة                                     |
| 112 | الفقرة 02 : ديوان الخراج                                      |
| 113 | الفرع الثاني : رقابة ديوان بيت المال                          |
| 113 | الفقرة 01 : المقصود بديوان بيت المال                          |
| 114 | الفقرة 02 : دور ديوان بيت المال في الرقابة على النفقات العامة |
| 117 | الفقرة 03 : دور ديوان بيت المال في تحقيق الموازنة             |
| 121 | الفرع الثالث : رقابة أولي الأمر على النفقات العامة            |
| 121 | الفقرة 01 : رقابة الخليفة على مجالات الإنفاق العام            |
| 123 | الفقرة 02 : دور ولي الأمر في رقابة العاملين على الإنفاق       |
| 125 | الفقرة 03 : رقابة الولاة والوزراء على النفقات العامة          |
| 126 | الفقرة 04 : مساءلة الخليفة والوزير                            |
| 127 | المبحث الثاني : أساليب الرقابة المالية في التشريع الجزائري    |
| 128 | المطلب الأول : نظام الرقابة الداخلية                          |
| 129 | الفرع الأول : رقابة المراقب المالي                            |
| 129 | الفقرة 01 : التعريف بالمراقب المالي                           |

|     |                                                                    |
|-----|--------------------------------------------------------------------|
| 131 | الفقرة 02 : قرارات الإلتزام بالنفقة الخاضعة لتأشيرة المراقب المالي |
| 132 | الفقرة 03 : العناصر الخاضعة لرقابة المراقب المالي                  |
| 134 | الفقرة 04 : آجال إعمال الرقابة المسبقة من المراقب المالي           |
| 135 | الفقرة 05 : سلطة التغاضي المخولة للأمر بالصرف                      |
| 137 | الفقرة 06 : مسؤولية المراقب المالي                                 |
| 138 | الفقرة 07 : تقدير رقابة المراقب المالي                             |
| 139 | الفرع الثاني : رقابة المحاسب العمومي                               |
| 139 | الفقرة 01 : التعريف بالمحاسب العمومي                               |
| 139 | الفقرة 02 : تعيين المحاسب العمومي                                  |
| 141 | الفقرة 03 : أصناف المحاسبين العموميين                              |
| 141 | الفقرة 04 : المجالات الرقابية للمحاسب العمومي                      |
| 145 | الفقرة 05 : مسؤولية المحاسب العمومي وحدود رقابته                   |
| 147 | الفرع الثالث : رقابة محافظ الحسابات                                |
| 147 | الفقرة 01 : التعريف بمحافظ الحسابات                                |
| 149 | الفقرة 02 : الدور الرقابي لمندوب الحسابات                          |
| 150 | المطلب الثاني : نظام الرقابة الخارجية                              |
| 150 | الفرع الأول : رقابة مجلس المحاسبة                                  |
| 151 | الفقرة 01 : تطورات النظام القانوني لمجلس المحاسبة                  |
| 153 | الفقرة 02 : تنظيم مجلس المحاسبة                                    |
| 156 | الفقرة 03 : إجتماعات مجلس المحاسبة                                 |
| 157 | الفقرة 04 : مجالات إختصاص مجلس المحاسبة                            |
| 158 | الفقرة 05 : الأطر الرقابية لمجلس المحاسبة                          |
| 164 | الفقرة 06 : طرق الطعن في القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة         |
| 165 | الفقرة 07 : النتائج الإدارية لعمل مجلس المحاسبة                    |
| 167 | الفقرة 08 : تقدير رقابة مجلس المحاسبة                              |
| 168 | الفرع الثاني : رقابة مصالح وزارة المالية                           |
| 169 | الفقرة 01 : رقابة المفتشية العامة للمالية                          |

|     |                                            |
|-----|--------------------------------------------|
| 175 | الفقرة 02 : رقابة مفتشية مصالح المحاسب     |
| 177 | الفرع الثالث : الرقابة الشعبية السياسية    |
| 177 | الفقرة 01 : الرقابة البرلمانية             |
| 188 | الفقرة 02 : رقابة المجالس الشعبية المحلية  |
| 191 | الفرع الرابع : رقابة لجان الصفقات العمومية |
| 199 | خاتمة :                                    |
| 203 | قائمة المراجع :                            |
| 213 | الفهرس :                                   |

إن الهدف من هذا الكتاب إبراز المبادئ السوية التي تحكم مالية الدولة والرقابة عليها على الخصوص، بدءاً من تحصيل الموارد إلى كيفية إنفاقها في الأوجه المحددة شرعاً.

من هنا فقد عالج هذا الكتاب عدداً من التساؤلات نجتمعها في إشكالية: كيف تتم رقابة النفقات التي تصرفها الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها من منظور الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي؟ وما الذي يجسد تحقيق فعاليتها؟ وما الضوابط في أن تأخذ كل نفقة مجراها الذي وجهت إليه.

وحتى نجسد ما تم قوله، فقد ارتأينا أن نتناول موضوعنا في فصلين:

- الأول: مسار النفقات العامة وأوجه الرقابة عليها.
- الثاني: أنظمة الرقابة المالية على النفقات العامة.

## الرقابة المالية على النفقات العامة

